العدد (1821) السنة السابعة - الاثنين (14) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تتطلع الى وزارة ذات حقيبة

وزيرة المرأة لـ المدى : الوزارة فتية.. ونحتاج الى مساندة ودعم الإعلام

المرأة البرلمانية لها حضور واضح في الساحة السياسية

التقت (المدى) وزيرة الدولة لشؤون المرأة وكالة خلود آل معجون. وكان محور اللقاء قد دار حول الواقع الذي تعيشه المرأة بعد أحداث عام ٢٠٠٣، وماقامت به وزارة المرأة من مهامّ للحدّ من معاناة المرأة وحل بعض مشاكلها الاجتماعية والثقافية والصحية.

بغداد / سها الشيخلي

الوزارة والإعلام

في بداية اللقاء عاتبت الوزيرة خلود الصحافة والفضائيات لأنها لا تتعاون مع وزارة المرأة، ولا تحضر الورش التي تقيمها، وقد تحدثنا مع الوزيرة بكل صراحة وقلنا لها إننا نرى أن وزارة المرأة هي التي تبتعد عن الصحافة وليس العكس، وإن مكان الوزارة الكائن في المنطقة الخضراء حيث التفتيش والانتظار الطويل يحول دون الحضور الدائم الى مبنى الوزارة، وإن على وزارة المرأة أن تتواصل وتدعو الصحافة وتذهب إليها من دون أن تنتظر مجيء الصحافة إليها.

وأوضحت وزيرة المرأة الآلية التي اعتمدت في تكريم النساء المبدعات في احتفالية عيد المرأة الموافق ٨ آذار الماضي فقالت: وضعنا ضوابط لاختيار المرأة والأمهات المبدعات، ورفعناها الى مجالس المحافظات التي قامت باختيار المرأة التي تتوفر فيها تلك الشروط، ونحن غير مسؤولين عن ذلك الاختيار، وقد جاء اختيار مجالس المحافظات وفق الشروط التي وضعناها للاختيار. لم يرد ذكر اسم الأمانة العامة. والحقيقة أن الأمانة العامة غير مشتركة في هذه الاحتفالية التي كانت تنظم من قبل وزارة المرأة وبمساعدة منظمة الأمم المتحدة التي هي اليونسيف، ودعونا الأمين العام باعتباره جهة رسمية. وهناك ظروف قاهرة حالت دون حضور دولة رئيس الوزراء.

وعن القول بأن الوزارة كرّمت نفسها، أوضحت الدكتورة خلود أن التكريم جاء للقياديات في المجتمع، ومن هنّ؟ هنّ الظاهرات في المجتمع، إنهن الوزيرات والبرلمانيات وبعض المنظمات التي هي فاعلة حقيقة. من الوزيرات اللواتي كرّمن بدرع وليس بمال، والبرلمانيات اللواتي لهن نشاط في مجال المرأة، هنّ (سميرة الموسوي رئيسة لجنة المرأة التي أعدت مشاريع خاصة بالمرأة)، وكرّمت ميسون الدملوجي، وهي فنانة تشكيلية وإعلامية ولها نشاطها النسوي، فلديها مجلة (نون)، وكذلك « آله الطلباني « كرمت أيضا لنشاطها الكبير في مجال حقوق المرأة في إقليم كردستان، كرمنا سلامة الخفاجي التي كان ومازال لها منظمة ولها دور سياسي، باعتبارها أول امرأة تدخل البرلمان بعد استشهاد أحد ابنائها نتيجة الأعمال الإرهابية. وبالنسبة للمنظمات، كرمنا المنظمات التي لها تعاون معنا وكان لها دور ريادي بالنسبة لبرامج المرأة وخاصة برنامج (الكشف المبكر لسرطان الثدي)، فعلا توجد منظمات أخرى تستحق المكافأة والتشجيع، وإمكانات الوزارة لا تسمح بتكريم ومكافأة كل المنظمات العاملة. وستتم مكافأة المنظمات الباقية في احتفالية أخرى. لدينا ما هو بين ٢٠٠- ٢٥٠ منظمة مجتهدة، فهل يمكن أن نكرم كل هذا العدد في الوقت نفسه؟ بالنسبة للأكاديميات، كرمنا عميدة كلية البنات التي كان لديها بحوث عديدة.. أما عن سبب عدم ذكر تاريخ كل امرأة مكرمة فقد أوضحت الدكتورة خلود أن السبب كان تأخر الاحتفالية لمدة ساعة نتيجة اعتذار رئيس الوزراء. الشيء الثاني هو أن المسؤولين الذين حضروا الاحتفالية كانت لديهم ارتباطات أخرى ولايسمح وقتهم بشرح أسباب تكريم كل امرأة، حيث يتوجب إعداد قاعدة بيانات عن تاريخهن، فاختصارا للوقت ذكرنا الاسماء فقط. وعن توزيع (فولدر) بذكر تاريخ كل امرأة مكرمة، أوضحت الدكتورة خلود أن الوزارة تفتقر الى الإمكانات المادية لطبع مثل تلك (المطوية). وكل الموجودين يعلمون بأن إمكانية وزارة المرأة هي إمكانية بسيطة، وهي تفتقر الى الميزانية، وأشارت الى أن الاحتفالية كانت بمساعدة منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) لكن اضطررت الى أن أكمل التمويل من مالي الخاص. وبعد شهر او أكثر أرسلوا إلينا المبلغ المتبقي.

وزارة ذات حقيبة

وأعربت الدكتورة خلود عن تفاؤلها بأن تكون وزارة المرأة في المستقبل وزارة ذات حقيبة، وقالت: سعت الوزارة الى أن تكون ذات حقيبة، وفعلا تمت مناقشة قانون الوزارة في مجلس الوزراء، وأحيل الى مجلس النواب وتمت قراءته لمرة واحدة، وللأسف الشديد لم يقرّ الى الآن، وننتظر من البرلمان الجديد إعادة النظر في القراءة وأن يقرّ هذا القانون لكي تصبح هذه الوزارة ذات حقيبة تنفيذية فاعلة، ولدينا مواضيع كثيرة يجب أن تعالجها هذه الوزارة إذا حصلت على حقيبة وتفرعت عنها مديريات وكادر وظيفي، ومن الممكن أن تعمل هذه الوزارة حينها جنبا الى جنب مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة حقوق الإنسان، خاصة أن معاناة المرأة في المجتمع كبيرة.

وأعربت د. خلود عن أمنياتها في أن تعمل منظمات المجتمع المدني والناشطات في حقوق الإنسان جنبا الى جنب مع وزارة شؤون المرأة وأن تضغط على أصحاب القرار (مجلس النواب) لإقرار قانون خاص بوزارة شؤون المرأة ذات حقيبة وزارية. ومن الممكن عن طريق الدبلوماسية والقنوات الثقافية أن تثبت المرأة وجودها.

المرأة والأميّة

وعن تفشي ظاهرة الأمية بين النساء بنسب أكبر من الرجال قالت الوزيرة خلود:

– في سبعينيات القرن الماضي كان مستوى المرأة التعليمي والثقافي أفضل من الوقت الحاضر، مع العلم بأن برامج محو الأمية التي اعتمدت في تلك الفترة لم تكن ناجحة بدرجة كبيرة، حيث استغل المشروع كدعاية للنظام السابق، فليس كل من درست من النساء في المدارس الشعبية وعرفت كتابة (الألف والياء) يمكن أن نطلق عليها صفة متعلمة، وتطمح الوزارة الى أن تحقق القدر الأدنى من التعليم بالنسبة للمراة وخاصة في الأرياف والقرى، حيث الظروف الاجتماعية المتزمّتة التي تفضل في ظلها الأسرة أن تحصل الفتاة على التعليم الابتدائي لعدم وجود مدارس متوسطة او ثانوية في تلك المدن، فالمدارس الابتدائية في الغالب تكون مختلطة، ولكن الصعوبة تكمن في أن تلك المجتمعات لا ترغب في أن تدرس الفتيات في مرحلة المتوسطة والإعدادية مع البنين، لذا يجب أن تراعي وزارة التربية هذه الحالة وتعمل على إنشاء مدارس منفصلة للفتيات للدراسة في مرحلة ما بعد الابتدائية، مراعية الظروف الاجتماعية في تلك المناطق.

لجانٌ متعددة

وأوضحت الدكتورة خلود أن الوزارة تضع ستراتيجيات لكل ما يخص شؤون المرأة من نواحٍ عديدة، الاجتماعية منها والاقتصادية و الصحية و الثقافية، وأشارت الى أن لدينا لجاناً متعددة نرأسها، منها:

لجنة النهوض بالمرأة: وهذه اللجنة تعتمد خططاً وستراتيجيات واضحة، إلا أننا بعيدون عن الإعلام لتسليط الضوء على نشاطنا، كوننا لا نمتلك نثرية خاصة بالإعلام، ومع وجود العديد من الفضائيات إلا أننا نقف مكتوفي الأيدي بسبب عدم توفر المال، وهذه المحطات طلبنا من بعضها (تخفيضات) لكنهم رفضوا إعلانات خاصة بورشة (الكشف عن سرطان الثدي)، ومع أن الورشة توعوية إلا أنهم رفضوا التعاون معنا، وقد حصلنا على منحة من دولة رئيس الوزراء لدعم تلك الورشة (الكشف المبكر عن سرطان الثدي)، لكن نصف المنحة ذهب الى الإعلام والإعلان، ولو كان الإعلام (الفضائيات) متعاونا معنا لكان قد أفرد لنا دعاية وإعلانا مجانيا لتسليط الضوء على نشاط هذه الحملة، ولكن للأسف الشديد لم يتعاون معنا أحد، حتى الفضائية الحكومية.

توحيد الجهود

وأشارت الوزيرة الى أن هناك كمّا كبيرا من الناشطات والمنظمات والمجلات النسوية، إلا أن كلا من تلك الجهات يعمل بمفرده، وفي كل وزارة هناك لجنة خاصة بالمرأة تعمل وحدها من دون علم الجهات الأخرى المماثلة، المفروض أن وزارة المرأة المعنية بشؤون المرأة يجب أن تتعرف على تلك الجهود عن طريق الاتصالات العديدة وهي (النقال، الإيميل)، أما عن كون الوزارة تقع في المنطقة الخضراء فالأمر لا يعني قطع الصلة بين الوزارة وتلك الجهود، ورحبت الوزيرة بكل ناشطة وإعلامية تقصد الوزارة من أجل التشاور والتعاون فيما يخص المرأة ولكي تتعرف الإعلامية على نشاط الوزارة، وعن الأمراض السرطانية المنتشرة بين النساء وخاصة في المنطقة الجنوبية، أكدت الوزيرة أن الوزارة قد زارت كل المناطق التي أشر فيها وجود تلك الأمراض، وقالت:

زرنا محافظة البصرة بكل قراها وأريافها، والناصرية أيضا بكل قراها وأريافها، الديوانية، الأنبار، سامراء، الموصل، كركوك، كل هذه المناطق تمت تغطيتها.

الشرطة النسائية

وعن لجنة (العنف الأسري) التي تشارك فيها غالبية الوزارات، أوضحت الوزيرة أن من أبرز أعمال هذه اللجنة هو فتح قسم للشرطة النسائية في منطقة الطوبجي، وآخر في منطقة الشعب، وتهدف هذه الأقسام الى توفير أقسام آمنة للمرأة لدى تقديمها شكوى ضد زوجها او والدها، لأننا مجتمع محافظ نعيب على المرأة دخول مراكز الشرطة باعتبار أن ذلك يمسها ويمس عائلتها، فالمرأة في هذه الحالة ستقع في ظلم كبير، لذلك كان المقترح إيجاد أقسام للشرطة النسائية فيها نساء شرطيات متخصصات يستقبلن المشتكية، وهذه تجربة وليدة وحديثة، وتضم هذه الأقسام الى جانب الشرطيات باحثة اجتماعية وطبيبة نفسية وقاضية تحقيق، لكي تلجأ اليها المرأة في حال تعرضها الى العنف الأسري، ولكن ليس من السهولة أن يتقبلها المجتمع لأنها تجربة حديثة، وكانت هناك حالات عديدة تمت إحالتها الى قسم (الطوبجي) النسوي، وطالبت لجنة (العنف الأسري) المشار اليها بوجوب إصدار قانون لحماية الأسرة بكل أعضائها من النساء، وفعلا قامت وزارة المرأة بإعداد مشروع قانون خاص وتمت إحالته الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وطالبنا بدراسة المشروع الذي نريد أن يكون نموذجيا ليحول دون تعرض الأسرة الى أي عنف، وللحدّ من تعرض المرأة الى العنف في حياتها الأسرية والزوجية، وتؤكد الوزيرة خلود أن اللجنة قد زارت قبل شهرين المملكة الأردنية الهاشمية كون المجتمع هناك مقاربا للمجتمع العراقي من ناحية التقاليد الاجتماعية والعشائرية، وقد أنشأوا هم أيضا قبلنا أقساما للشرطة النسائية لحماية الأسرة، وأوجدوا ملاذات آمنة للنساء المعنّفات، وقد زرنا هذه الملاذات ووجدناها على مستوى رفيع من التنظيم، كما وجدنا هناك بعض النساء العراقيات مع الأسف الشديد، وتمت إحالة قضاياهن الى كل من وزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الهجرة والمهجرين، واستجابت لنا وزارة الهجرة والمهجرين وأعلنت عن تشكيل لجنة مكونة من وزارات عدة، هي كل من وزارة (حقوق الإنسان، المرأة، الهجرة والمهجرين) وفي القريب العاجل سوف نسافر الى الأردن ونبحث مشاكل النساء الموجودات في تلك المناطق، واقترحنا كوزارة أن تكون لنا ملاذات آمنة كالتي شاهدناها في الأردن وأن تكون تلك الملاذات تحت رعاية الدولة، سواء كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية او وزارة الداخلية، على أن تكون بإشراف وزارة الدولة لشؤون المرأة، وعن الأماكن المخصصة لهذا الغرض أشارت الدكتورة خلود الى أن الوزارة تبحث الآن عن أماكن لهذه الملاذات، وهذه مرحلة أولى للعمل، وسوف نعلن عن هذا البرنامج في حالة تنفيذه.

وأكدت الدكتورة خلود أن الجهود تبذل لإيجاد عمل لهؤلاء النسوة لكي يعشن عيشة كريمة، إذا لم نوفق في إرجاعهن الى عائلاتهن او أزواجهن.

وأشارت الدكتورة خلود الى أن هناك لجنة أخرى الى جانب لجنة النهوض بالمرأة ولجنة العنف الأسري، لا تقل أهمية عن السابقتين وهي لجنة الصحة الإنجابية.

لجنة الصحة الإنجابية

وأشارت وزيرة المرأة الى أن هذه اللجنة ضرورية جدا للمرأة ولصحتها، لدورها الريادي في الحياة، لذلك قمنا وبمساعدة من قبل وزارة الصحة باستقدام طبيبات متخصصات بالأمراض النسائية، ولدينا توجه الى معالجة المرأة سواء كانت موظفة او غير موظفة، ربة بيت أو طالبة عند إصابتها بأي مرض من الأمراض الجنسية، وكان الإقبال على هذه الحملة شديدا، وذلك لأهمية برامجها في الحفاظ على صحة المرأة، ويودّنا الاستمرار في هذه الحملة، وإن شاء الله في المستقبل وعند تشكيل الوزارة الجديدة نتوسع في مثل هذه البرامج والحملات التي يرتجى منها الحفاظ على صحة المرأة لأنها عماد الأسرة والمجتمع، ونحن الآن نضع اللبنة الأساسية، وسيكمل بعدنا من يأتي ببرامج تصب في مجملها في مجال حماية المرأة.

ندوات عدة

وأشارت الدكتورة خلود الى أن للوزارة الكثير من النشاطات التي تقوم بها، منها عدد من الندوات في بعض الوزارات، وفي تاريخ ١٥ حزيران لدينا ندوة في وزارة العلوم والتكنولوجيا، كما لدينا ندوات حول العنف الأسري في بعض الوزارات، وكل هذه الندوات والنشاطات تأتي بجهود ذاتية غير مدعومة، فكما تعلمون، إن ما هو مخصص لنا لا يسد كل هذه النفقات، ومع ذلك ما نزال مستمرين في الندوات التي تتنوع بين قانونية وشرعية ونفسية، وينظم كل تلك الندوات اختصاصيون لكل فرع من الفروع المذكورة، وفي حالة تعرض المرأة للعنف، هي او أحد أفراد أسرتها من النساء، سواء كانت الأم او الزوجة او الابنة، فإنها ستجد من يقف الى جانبها.

المرأة في الوقت الحاضر

وانتقل حوارنا مع وزيرة المرأة بعد ذلك الى جانب آخر، هو حالة المرأة في الوقت الحاضر، وكيف تراها الوزيرة المختصة في شؤون المراة؟

وقد أوضحت الدكتورة خلود:

– المرأة بمنظوري الخاص ومن ناحية الإرث الاجتماعي والسياسي أجد أنها الآن أوسع تحركا من السابق، كما نلاحظ أن عدد منظمات المجتمع المدني الآن كبير، مع تعدد أغراضه وخاصة بالنسبة للمرأة والطفولة والأسرة، بينما كان الأمر في السابق مقتصرا على منظمة واحدة ومجيّرة لخدمة النظام السابق، الآن الحرية كاملة في إنشاء المنظمات التي تضم ألوانا مختلفة منها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، ولنأخذ مثلا الجانب السياسي، فاعتقد أن مشاركة المرأة السياسية قد شهدت توسعا وخاصة تمثيل المرأة في البرلمان وفي المجالس المحلية، وهو أمر يدعو الى الاعتزاز فقد تبوّأت المرأة مراكز جديدة لم تكن موجودة في السابق منها العضوية في البرلمان، ومع وجود الكوتا التي اعتمدت على مبدأ المحاصصة، إلا أن هناك الكثير من النساء البرلمانيات قد عملن بشكل جدي وواسع من خلال الانخراط في لجان عديدة تنصب غالبيتها على خدمة قضايا المرأة والأسرة والطفولة، وأرى أن المرأة الفاعلة والناشطة هي التي تستحق المكان المناسب، ولكن هذه مرحلة تاريخية يمر بها مجتمعنا نحو مرحلة أخرى لاحقة سوف تستطيع من خلالها المرأة إثبات وجودها بشكل أكبر، ذلك لأن المرأة في الماضي قد غيبت تماما وبالتالي يجب أن يتم وضع برامج خاصة لها لكي تستعيد مكانتها المرموقة في المجتمع، وأعتقد أن المرحلة الثانية للبرلمانيات ستكون أكثر حضورا، وأن عمل المرأة وخبرتها هما اللذان يثبتان أهليتها لدخول البرلمان، وللأسف الشديد الكوتا جعلت الأحزاب ترشح نساء من ضمن المحاصصة، ونوجه كلامنا الى الأحزاب الكبيرة وذات الحضور الواسع لتختار المرأة الجديرة بتمثيل تلك الأحزاب، العملية تقع على عاتق المجتمع ككل وليس على عاتق المرأة وحدها.. كما أن هناك حقيقة نلمسها نحن النساء ربما أكثر من الرجال وهي أن النساء غالبا ما يكنّ ضد النساء، فكيف لنا أن نقنع الرجل وهو صاحب السلطة الذكورية، إذا لم تستطع امرأة أن تقنع أخرى؟ ومع ذلك علينا أن نشجع المرأة على أن تثق بالمرأة.

سجن النساء

وأشارت الوزيرة الى أنها حاولت زيارة سجن النساء لكن الظروف لم تكن مؤاتية، وأشارت الى أنها تحدثت مع وزير العدل ووزيرة حقوق الإنسان، ولكن لم تحصل الموافقة على تفقدها للنساء السجينات، وأوضحت أن وزيرة حقوق الإنسان تزور السجينات دوما، وقالت:

– لدينا إحصائيات من وزارة العدل بعدد النساء السجينات، ولكن الأعداد لم تكن صحيحة لدى وسائل الإعلام، فهي (الأعداد) أقل بكثير من المعلن في وسائل الإعلام، وهناك أسباب سياسية وراء ذلك، والأمر الآخر هو أن السجينات مقسّمات الى أصناف منها أحكام جنائية، التي تشمل البغاء، جرائم التزوير، جرائم الاختطاف، وقسم آخر هو الانتحاريات، وأعدادهن تتراوح بين ٢٧-٢٩ انتحارية..لكن كسجن عام للنساء نطالب بأن يتم عزل الفئات المذكورة عن بعضها، فليس من المعقول أن تكون الانتحارية مع بقية الفئات،ذلك لأنها قد تؤثر على الأخريات وليس من المنطق أن تكون من ارتكبت جريمة البغاء مع المزوّرة، كما يجب أن يكون هناك فصل بين النساء السجينات والنساء الموقوفات، ذلك لأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، أما عن جرائم المخدرات التي اتسعت في الوقت الحاضر فتشير الدكتورة خلود الى أن المخدرات موجودة الى جانب بقية الجرائم في كل المجتمعات، ولكن هذه النسب تختلف وفق وضع المجتمع، حيث تكثر في الحروب والأزمات الاقتصادية، لكنها إذا زادت خلال هذه الفترات فهي إذن مرحلة استثنائية ، وبالتالي إذا استقرت الأوضاع الأمنية والاقتصادية سنرى تراجع تلك المعدلات الى وضعها الطبيعي، حيث لا يخلو مجتمع ما من هذه الآفات منذ عهود قديمة، وبالتالي لا يمكن القضاء عليها بل يمكن الحدّ منها، وإن شاء الله خلال الخمس سنوات القادمة سوف تتحسن أوضاع البلد إذا استقر الوضع الأمني.

المرأة المتسوّلة

وعن تكاثر النساء المتسوّلات بشتى الأعمار في الساحات والتقاطعات المرورية أشارت الوزيرة الى أن مشكلة التسول تمت مناقشتها مع لجنة تضم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل من بغداد ومحافظة كربلاء، ولدينا من وزارة الدولة لشؤون المحافظات عضو في اللجنة أيضا، ونقوم بدراسة المشكلة من كافة جوانبها وفي مختلف المحافظات الأخرى، وفي وزارة العمل هناك ملف كامل يخصّ هذه اللجنة، وهناك عدد من المتسولات يتسلم إعانة شبكة الحماية الاجتماعية لأن التسول صار مهنة لهن وصار لهذه المهنة عصابات ومافيات عديدة، موضوع التسول بحاجة الى دراسة مستفيضة يشارك فيها عدد كبير من الجهات، كون التسول أمراً يجب القضاء عليه.

أقسام للشرطة النسائية في منطقتي الطوبجي والشعب